JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (34)
2024-1-8
https://jaspss.com

بحث بعنوان

قانون الادارة المحلية ولامركزية وتاثيرة على البلديات

اعداد

يزيد يوسف ذيب ضهيرات

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (34)
2024-1-8

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر قانون الإدارة المحلية على البلديات، حيث يقوم البحث بتحليل نصوص القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية ويسلط الضوء على التعديلات التي طرأت عليها على مر الزمن. يتناول البحث أيضًا صلاحيات البلديات، مثل التخطيط العمراني وإدارة الخدمات العامة، ويكشف عن التحديات التي تواجهها في تنفيذ هذه الصلاحيات. يتناول البحث أثر هذه الصلاحيات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي، محاولًا فهم ما إذا كانت قادرة على تحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة. وفي الختام، يقدم البحث توصيات لتعزيز أداء الإدارة المحلية وتعزيز دور البلديات، سواء من خلال تعديلات على القوانين أو تعزيز التدريب والتنظيم الداخلي للبلديات.

Abstract:

This study explores the impact of the Local Administration Law on municipalities, undertaking an analysis of the legal texts related to local administration and shedding light on the amendments introduced over time. The research also addresses the powers granted to municipalities, such as urban planning and the management of public services, revealing the challenges they face in implementing these powers. The study examines the social and economic impact of these powers on the local community, seeking to understand whether they can enhance services and elevate the standard of living. In conclusion, the research provides recommendations to improve the performance of local administration and enhance the role of municipalities, either through amendments to existing laws or by reinforcing training and internal organization within municipalities".

المقدمة

تعتبر الإدارة المحلية من العناصر الأساسية في نظام الحكم، حيث تلعب البلديات دورًا حيويًا في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يأخذ قانون الإدارة المحلية مكانة بارزة في هذا السياق، إذ يحدد الأسس والأطر القانونية التي تنظم سلطات وصلاحيات البلديات وتحدد دورها في خدمة المجتمع.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف أثر قانون الإدارة المحلية على البلديات، من خلال تحليل عميق للنصوص القانونية المتعلقة بهذا الجانب. سيتناول البحث التطورات التاريخية للقوانين ذات الصلة والتعديلات التي أدخلت عليها على مر الزمن، بهدف فهم سياق تشكيل هذا الإطار القانوني وتأثيره على العمل اليومي للبلديات.

بالإضافة إلى ذلك، سيتناول البحث الصلاحيات التي تُمنح للبلديات وكيفية تنفيذها، مع التركيز على مجالات مثل التخطيط العمراني وإدارة الخدمات العامة. سيتم التطرق أيضًا إلى التحديات التي تواجه البلديات في سعيها لتحقيق الأهداف المحددة وتلبية توقعات المجتمع المحلي.

في النهاية، سيقدم البحث توصيات تهدف إلى تعزيز أداء الإدارة المحلية ودعم دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يتطلع هذا البحث إلى إلقاء الضوء على العلاقة التفاعلية بين القوانين والتنفيذ الفعّال للإدارة المحلية، وكيف يمكن تحسين هذه العلاقة من أجل خدمة أفضل للمجتمعات المحلية.متمنيا من الله أن ينال إعجابكم، ويحوز على رضاكم، وأبدأ ممسكا بالقلم مستعينا بالله وحده.

مشكلة الدراسة:

تتعلق مشكلة الدراسة في تحليل تأثير قانون الإدارة المحلية على البلديات. يظهر أن هناك فجوة في الفهم حول كيفية تنفيذ الصلاحيات المحلية وكيف يؤثر ذلك على الأداء البلدي وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع. القضايا المحتملة تشمل:

تنوع التنفيذ: قد يكون هناك تنوع كبير في كيفية تنفيذ الصلاحيات المحلية بين مختلف البلديات، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التكامل الفعّال للسياسات المحلية.

ضبابية الصلاحيات: قد يواجه المسؤولون المحليون تحديات في فهم نطاق وحدود الصلاحيات الممنوحة لهم بواسطة القانون، مما يؤثر على قدرتهم على اتخاذ قرارات فعّالة.

تحديات التنفيذ العملي: قد تظهر صعوبات في تطبيق الصلاحيات المحلية في ظل ظروف معينة مثل نقص الموارد المالية أو الكفاءة الإدارية.

تأثير الصلاحيات على المجتمع: قد يكون هناك استفسار حول كيفية تأثير الصلاحيات المحلية على جودة الحياة ومدى تحسين الخدمات المحلية.

أهداف البحث

إن استقلال الهيئات اللامركزية استقلال أصيل مصدره المشرع على أن تمارس الهيئات اللامركزية صلاحياتها تحت إشراف السلطة المركزية وتعرف بالوصاية الإدارية وقد سماها البعض بالرقابة الإدارية للحكومة المركزية سلطة إصدار تعليمات من أجل تنظيم بعض الأمور المتعلقة بالهيئات اللامركزية

كالتصرف في الأموال العمومية المملوكة للبلديات ومساكن العمال والقروض والحسابات الختامية إلخ....

وتباشر السلطة المركزية الرقابة على الهيئات المحلية وتوزيع المشاريع والمنح من تلقاء نفسها أو بناء على تظلم من ذوي الشأن كما تمارس الرقابة الإدارية في العاصمة أو في الأقاليم بواسطة ممثليها أو مفتشيها كما يحلو للبعض

ويكون على عاتق أعضاء المجلس التعيين في بعض المناصب كالوالي وطاقم المجلس التنفيذي أو مسألة وفصل الأعضاء وتنظيم الأعمال الداخلية وتوزيع المهام وفقا ما تقتضيه التشريعات.

كما تملك السلطات المركزية حق إيقاف المجلس المحلي عن العمل لمدة شهر بقرار من بناء على اقتراح من الوالي أما ما يخص الرقابة على أعمال المجلس فتأخذ شكل المصادقة على مداولات الهيئات المحلية أو الاعتراض عليها وزير الداخلية وتمتلك أيضا حق حل المجلس ويتم ذلك بقرار من رئيس الحكومة

الاطار النظري للبحث

تعد اللامركزية الإدارية من أساليب الإدارة التي تتبعها الدولة في مباشرة وظائفها الإدارية وهو يقابل أسلوب المركزية الإدارية ويقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ما بين الحكومة وهيئات مستقلة إقليمية أو محلية تباشر اختصاصها في النطاق المرسوم لها تحت إشراف ورقابة السلطة التنفيذية وتقوم هذه على فكرة مفادها توزيع وتفتيت سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية وبين هيئات ووحدات إدارية مستقلة متخصصة على أساس إقليمي جغرافي أو على

أساس فني مصلحي مع خضوعها لرقابة إدارية وطنية لأجل ضمان وحدة الدولة السياسية والدستورية والإدارية

فنظام اللامركزية الإدارية تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وبين أشخاص معنيين فهذا النظام يفترض تعددا في الأشخاص داخل الدولة واستقلالها وإن كان استقلالا نسبيا إذ تخضع هذه الأشخاص لإشراف ورقابة السلطة المركزية وهو ما يسمى عند عامة الفقه بالوصايا الإدارية

كما ونستسقي خبرة الأردنيين من أول انتخابات للامركزية والتي أجريت بتاريخ 2022/8/15 والتي بنى الأردنيين الآمال على نقطة التحول بما يخص اتخاذ القرار اللامركزي وتوزيع المكتسبات إلا انه تبين بوجود ثغرات ومعيقات في ما يخص صلاحيات أعضاء المجلس اللامركزية

يبدو أن قانون اللامركزية يمنح المسئولين المحليين دوراً واسعاً كما تنص المادة الثالثة من قانون اللامركزية على تشكيل "مجلس تنفيذي" في كل محافظة، برئاسة المحافظ، على أن يكون المجلس التنفيذي مسئولا عن الإشراف على تنفيذ "السياسة العامة في المحافظة"، والتعامل مع الحالات الطارئة، وحماية الأملاك العامة، مثلاً، كما أنه مخوَّل الموافقة على نشر القوى الأمنية المحلية مع أنه لا يتمتع بسيطرة أمنية مباشرة.

وللمجلس التنفيذي سلطات إضافية، أهمها إعداد موازنة المحافظة ومقترحات للاستثمار الرأسمالي. ينص القانون أيضاً على تشكيل مجالس محافظات جديدة، على أن يتم تعيين 15 في المائة من

أعضائها من قبل الحكومة وانتخاب الباقين، وهي تتمتع بسلطات تشريعية وإشرافية تتيح فرض ضوابط على المجالس التنفيذية

غير أن تفويض السلطة المحلية محدَّد على نطاق ضيّق، وتؤشّر ثلاثة عناصر في التشريعات إلى أن دور تلك المجالس سيكون اضعف مما يدّعيه ممثّلو الحكومة، ففيه حين أنه بإمكان المجالس المذكورة إعداد مقترحات للإنفاق الرأسمالي، تبقى السيطرة على الوزارات الأمنية والمدنية على السواء (مثل وزارتَي التعليم والصحة) في قبضة العاصمة. كما أنه يُفرَض أن تكون الموازنات والمقترحات "ضمن المعايير التي وضعها قسم الموازنة في وزارة المالية". وفي حالة المجلس التنفيذي، لا تكتفي الحكومة بتعيين جزء منه، بل تقوم بتعيين كامل أعضائه – المحافظ ونائبه ومديري الأقضية ومديري المديريات التنفيذية المحلية التابعة لكل وزارة، فضلاً عن ثلاثة مديرين تنفيذيين للبلديات. ولا يمنح القانون أيضاً المجالس سلطة جمع الإيرادات، مثلاً عن طريق الضرائب أو الرسوم، ما يجعلها تعتمد على الحكومة المركزية

ينص قانون البلديات الذي ينظّم عمل المجالس البلدية و"المجالس المحلية" المخصصة للمناطق الأصغر حجماً من البلدية، على منح صلاحيات تشريعية محدودة للسلطات المحلية مماثلة لتلك المنصوص عليها في قانون اللامركزية. من خصائص القانون الأساسية أن المادة الثالثة التي تنظّم عمل أمانة عمان الكبرى، تمنح الحكومة حق تعيين أمين عمان أي عمدتها و25 في المائة من أعضاء المجلس، فيما يجري اختيار الأعضاء الـ75 في المائة الباقين عن طريق الانتخاب. في حين أن هذا القانون لم يتطرق بالتفصيل إلى توزيع مقاعد المجالس في كل محافظة، إصدارات الحكومة قائمة من عشر صفحات بجميع الدوائر الانتخابية المحلية والبلدية في شباط/فبراير 2017

ومن التجارب السابقة والواقعية فان للبلديات دور مهم في تلبيه ابسط احتياجات المواطنين والتي عجزت بعض الوزارات من القيام في أي عمل خلال فترة الطوارئ وخير مثال جائحة كرونا والتي اجتاحت العالم بأكمله إلا إن البلديات استمرت بإعمالها والقيام بتلبية احتياجاتهم بلا كلل بالاضافه دورها الكبير في تنظيم المدن وعمل خطط مستقبليه

وجب علينا تعريف عضو اللامركزية وعضو ورئيس البلدية خصوصا إننا مقبلين على استحقاق دستوري وهو انتخابات لمجالس البلديات والمحافظات ودور الأحزاب ومشاركتها في الانتخابات القادمة

اللامركزية : يعرف مفهوم اللامركزية أكاديميا على أنه تفويض الإدارة المركزية للسلطات المحلية بعيدا عن مركز صنع القرار، فيما تطرحه الحكومة على أنه تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي

البلدية: البلدية مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام هذا القانون

رئيس البلدية : هو المسئول الأول في البلدية ومرجع المدير

عضو البلدية : يلعب أعضاء المجلس دوراً رئيسياً في التخطيط لمستقبل مدينتنا واتخاذ القرارات بشأن ما يجب القيام به وبوصفهم ممثلين منتخبين للمجتمع، يقومون بتحديد الاتجاه الاستراتيجي وتحصيل المستحقات المالية من المواطنين لرفد الموازنة ألعامه للتمكن من القيام بإعمالها.

تعود نشأة البلديات في الأردن إلى ما قبل تأسيس الدولة عام 1921 ،إذْ بلغ عدد المجالس البلدية في الأردن عام 1920 عشرة مجالس بلدية وكأن مجلس بلدية اربد أول وأقدم هذه المجالس في الأردن وقد تأسس عام 1880 وتأسس مجلس بلدية الكرك عام 1884 تلاه مجلس بلدي السلط الذي تم تأسيسه عام 1893 ومجلس بلدي معان الذي تم تأسيسه عام 1905 ، و عليه فإن العمل في البلديات مترسخ و تلعب البلديات دور مهم في تنظيم المدن و ممارسة مهامها الفنية و الخدمية و الإدارية

ما بعد التعريفات سندخل إلى طريقة الخيار الصحيح لهذه المجالس والتي أتوقع إن الغالبية تعلم ما هي مهامها الإدارية والخدمية والمالية

لذلك يجب علينا عند التوجه لصناديق واختيار المرشح المناسب أن نراعي ونعلم أن خياراتنا ستنعكس بشكل مباشر على مستوى الخدمات الموجودة في المنطقة كون البلديات على تماس مباشر مع المواطن لذلك علينا أن نختار الأصلح ومن له برامج حقيقية يمكن تطبيقها مع الميزانيات المتآكلة والابتعاد عن المظاهر التجميلية والتركيز على البنية التحتية كوننا بحاجة لصيانة دورية لهذه البنية القديمة أصلا وأيضا علينا أن نبتعد في خياراتنا عن الأشخاص التي تعمل بشكل مبالغ ووعود أشبه بالخيال يعني التظاهر بالتسابق على الخدمة المجتمعية أصبح مكشوف ونعلم حقا من يريد أن يخدم بلده وأهله ومن يبحث عن المقعد من اجل (الوجاهة) وهناك من يعمل بغطاء أنساني وهو بعيد كل البعد عن الإنسانية وعندما نتوجه إلى صناديق الاقتراع لنختار من يخدمنا لمدة 4 سنوات لنجعل الوطن بين أعيننا ولا نختار المرائي والأكاذيب والواهم دعونا نختار الحالم الذي يستطيع تطبيق حلمه ويستطيع إدارة البلدية

ولا تنسوا الشباب الطموح والمثابر القادر بحيويته وتفكير غير تقليدي مع وجود الحكمة من الكبار حينها سيجد الانجاز الذي نحلم به اتقوا الله بأصواتكم وادلوها بأمانة لمن يستحق من اجل الأردن ومستقبل أبنائنا وخدمة أهلنا ابتعدوا عن الهويات الفرعية واتجهوا للأصلح الذي لا يتباهى بمال ولا ببرامج كاذبة اتجهوا لمن يشبهنا وعاش حياتنا ويعمل على برامج يمكنها أن تطبق على ارض الواقع

النظام اللامركزية

للامركزية مزايا بديهية ومتعددة فهي ضرورة من ضرورات العصر الحديث الذي يمتاز برغبة المواطن في المشاركة في تسيير شؤونه المحلية، كما أن اللامركزية تجعل تسيير المصالح المحلية أكثر تطابقا مع اهتمامات المواطنين وذلك لأن المنتخب المحلي هو على دراية أحسن من الموظف المركزي بحاجيات الإقليم، كما أن اللامركزية تقرب إشراف المواطن ورقابته على الشؤون المحلية، بالإضافة إلى أن اللامركزية تعتبر من جهة مدرسة تعليم الديمقراطية وتحمل المسؤوليات، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر مدرسة تمكن المواطنين من التدريب على سير الشؤون العمومية واكتساب تجارب مفيدة من خلال الاحتكاك بالحقائق اليومية

مزايا نظام اللامركزية

-الأخذ باللامركزية يخفف من أعباء ومهام السلطة المركزية التي تتفرغ للمهام المركزية والإستراتيجية

-يعتبر الأخذ باللامركزية تطويرا في التنظيمات الإدارية لجهة منح الهيئات المحلية القريبة من مشاكل السكان المحليين ورغباتهم الفعلية واحتياجاتهم الحقيقية

-يجنب الأخذ باللامركزية تعقيدات البيروقراطية والروتين ويخفف من أعباء المعاملات الورقية

-يوفر الأخذ باللامركزية في الزمن وفي النفقات

-تكفل اللامركزية قدرا اكبر من العدالة في التوزيع

-تعتبر اللامركزية الإدارية مدرسة حقيقية للديمقراطية وتحمل المسؤوليات

-ينسجم نظام اللامركزية مع واقع القرية والمدينة لأنه ألأقرب على مواجهة الأزمات

تحتاج اللامركزية إلى المزيد من الشفافية والمسؤولية والمساءلة لتستطيع النجاح وتساهم في بناء وصنع وتطوير وتحديث الدولة من اصغر وحداتها لتلامس احتياجات المواطنين وتوفير البنية التحتية لهم.

الانتخابات:هو اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليصبح نائب أو الرئيس أو العضو الذي يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، حيث أن الانتخابات تعتبر حقا للمواطنين كما ينص الدستور الأردني.

و كما عرّف الدكتور صالح فوزي بأنه(الإجراء الذي يعبر فيه المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار نوابهم وحكامهم من بين عدة مرشحين، فهي تعتبر إجراء دستوري ديمقراطي لاختيار الفرد.

ولا سيما أنها إجراء دستوري لاختيار الفرد أو مجموعة من الأفراد لتشغل منصب معين.

و تعرف أيضا أنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب تحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق القوانين التي تتناسب مع واقع الحال حسب التشريعات القانونية.

من إيجابيات الانتخابات:تجربة اللامركزية أضفت أهمية أخرى على هذه الانتخابات، حيث فهم الناس إلى حد بعيد بأن مجالسهم البلدية الخدمية أصبح قرارها في مناطقهم ومحافظاتهم، ولا يمكنهم أن لا

يشاركوا في صناعة قرارها، وإن كان اهتمامهم قبل هذا محصورا في المجالس البلدية وخدماتها فقد أصبح اليوم القرار كاملا رقابيا وتشريعيا وتنفيذيا، أي أن بإمكانهم المشاركة بل وصناعة قرار مناطقهم التنموي والتشريعي والوطني داخل محافظاتهم وألويتهم وبواديهم.

سلبيات الانتخابات: لا ننكر وجود سلبيات في الممارسة والسلوك الاستنتاج وكثير منها يرتكز على انعدام ثقافة قانونية حتى لدى المتخصصين سواء أكان إعلاميين أو غيرهم، وكمثال على هذا نتحدث عن غياب لفهم القانون الانتخابات، حيث صدرت عن بعض الجهات إخبار تتحدث عن النجاح بالتزكية مثلا ، نظرا لقلة عدد المرشحين في مناطق ما؛ بالإضافة إلى نظام الكوتة بالإضافة إلى نسبة التعيين في المجلس حسب التشريعات القانونية.

طبيعة الانتخابات :(انتخابات حق) يعتبر الانتخاب حق لكل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك مبدأ الاقتراع وهو مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين سن الرشد في الانتخاب.

(الانتخابات وظيفة اجتماعية): هو أن لا يقوموا في مبدأ الاقتراع العام وأن لا يشاركوا جميع أفراد المجتمع.

قانون الانتخابات : المادة– 1 يسمى هذا القانون (قانون الانتخاب) لمجلس النوّاب لسنة 2021 ويشتغلون به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة– 2 يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المخصصة لها في أدناه ما لم تدل ألقرينه على ذلك:

الهيئة: الهيئة المستقلة للانتخابات.

المجلس: مجلس مفوضي الهيئة.

الرئيس: رئيس المجلس.

الدائرة: دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

الناخب: كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقا لأحكام هذا القانون.

المرشح : الناخب الذي تم قبول طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون.

مجالس المحافظات": قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة

أكد رؤساء مجالس محافظات المملكة إن قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة بعض بنوده للحد من التدخلات ما بين مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي وتحديد صلاحيات كل منها

وبحثوا خلال الملتقى الأول الذي نظمه مجلس محافظة الكرك التحديات القانونية لمجالس المحافظات وآلية إعداد الموازنات وإقرارها والتحديات الإدارية واللوجستية وصلاحيات المجالس التنفيذية وانسجامها مع مفهوم اللامركزية.

وقال رئيس مجلس محافظة الكرك صايل المجالي خلال افتتاحه الملتقى الذي عقد في دار المحافظة أن اللامركزية جاءت لتحقيق العدالة ومكاسب التنمية بين المحافظات والمشاركة الشعبية في تحديد احتياجات مناطقهم من المشاريع الخدماتية والتنموية والاستثمارية

وأضاف إن قانون اللامركزية يحتاج في بعض بنوده إلى التعديل لإعطاء مجالس المحافظات صلاحيات واسعة لتمكينها من القيام بمهامها وواجباتها واستعرض رؤساء مجالس المحافظات الدور

الذي تقوم به المجالس من خلال إعداد دليل احتياجات مناطقهم من خدمات البنية التحتية والمشاريع التنموية.

وبينوا أن قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة بعض بنوده للحد من التدخلات ما بين مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي وتحديد صلاحيات كل منها

وأشاروا إلى أن المجالس تحتاج إلى أدوات العمل اللازمة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ضمن قانون عصري يضمن توسيع صلاحيات ومهام المجالس مؤكدين أن اللامركزية يجب إنجاحها رغم المعوقات وشح الإمكانيات لخدمة الوطن والمواطن

وقالوا أن بعض بنود قانون اللامركزية تؤكد تشابك صلاحيات مع صلاحيات الحاكم الإداري داعيين أن يكون هناك تشاركيه حقيقية مع المجالس التنفيذية وإعطائها صلاحيات واسعة لتقديم خدمات للمواطنين من خلال المشاريع الخدمية والتنموية التي يتم إقرارها من قبل مجلس المحافظة وتزويد مجالس المحافظات بالكوادر الفنية والمالية وإنشاء وزارة باسم الحكم المحلي لإتباع مجالس المحافظات لها

توصيات البحث

في ضل ما تم ذكره كثير كم كثير من التحديات حول العمل اللامركزي والذي من الممكن أن يفي صورها الجيدة لوجود بعض التوصيات والتي تعمل على تفادي بعض الإشكاليات التي نص عليها كثير من الخبراء ولتمسها المواطنين وذلك للحد من نقاط الضعف أللتي تتمحور في تقليص صلاحيات مجلس ألمحافظه (مجلس اللامركزية) والممثلة بما يلي:

1- لا ننكر أن للبلديات دور مهم في خدمة المواطن وصلاحياتها وعلى ضوء ذلك فان يكون رئيس البلدية عضو في مجلس المحافظة ممثل عن المجلس البلدي المنتخب من المواطنين

2- صياغة بعض القوانين ليتسنى لهم الشراكة الحقيقية بين مجلس ألمحافظه والمجلس التنفيذي

3- أن يكون مجلس ألمحافظه بمعزل عن الجهات الامنيه ودورها الأمني , مقتصرة على توزيع الخدمات والمشاريع التنموية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة لتخفيف العبء عن المواطن.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

أظهرت تحليل القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية أن هناك تعديلات مستمرة قد تمت على مر الزمن، مما يبرز حاجة النظر في تحسين وتطوير هذه القوانين لتكون أكثر فعالية وتأثيرًا.

كشفت الدراسة عن صلاحيات متنوعة للبلديات، مثل التخطيط العمراني وإدارة الخدمات العامة، ولكن ظهرت تحديات في تنفيذ هذه الصلاحيات بشكل كامل وفعّال.

توضّح النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لصلاحيات البلديات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، إلا أن هناك فرصًا لتحسين هذا التأثير.

التوصيات:

يُنصح بإجراء مراجعة دورية للقوانين المحلية وإدخال التعديلات اللازمة لتحسين فعاليتها وتكييفها مع احتياجات المجتمعات المحلية المتغيرة.

يتعين تعزيز التدريب والتأهيل لموظفي البلديات لتمكينهم من تنفيذ صلاحياتهم بفعالية وتحقيق الأهداف المحلية.

يُشجع على تعزيز التواصل والتشاور بين الحكومات المحلية والسكان المحليين لضمان تلبية الاحتياجات والتطلعات الفعلية للمجتمع.

يُفضل تعزيز آليات الرصد والتقييم لقياس تأثير الصلاحيات المحلية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين إضافي.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (34)
2024-1-8

المراجع

أولا: الكتب

1- محمد علي الخلايله (2010) القانون الإداري / ماهية القانون الإداري.

2- خالد الزعبي (1993) تشكيل المجلس المحلي / دار الثقافه والنشر والتوزيع .

3- عمر الشوبكي (1981) مبدأ الرقابه على إعمال الاداره في الأردن / المنظمة العربية للعلوم الاداريه عمان .

4- عبدالرازق الشيخلي (2001) الاداره المحلية/دراسة مقارنه.

5- م . عبد الله أبو زيد / كتاب عمون

ثانيا :الرسائل العلمية

1- د. جهاد المنسي – القانون الإداري

2- عبد الله عطا لله المزارقه البطوش (2008) دور المجلس البلدي في تنمية المجتمع المحلي.

3- فاطمة ربايعه (1995) دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية.

ثالثا: الدساتير والقوانين

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (34)
2024-1-8

1- الدستور الأردني لسنة (1952) وتعديلاته.

2- قانون البلديات رقم 41 لسنة (2015) وتعديلاته.